تعاقب الآحاد بكل بعض من حيث يتقوم الحادث به على السوية فليس بعضها أولى بأن يكون فاعله من
بعض من هذه الجملة لكن علة كل بعض أولى بأن يكون علة من ذلك البعض لأن الحادث يتقوم
بها من جهتين أحدهما بذاتها والآخر بجعلها له فح يندفع ما قيل يجوز أن يكون ما بعد المعلول
الأول إلى غير النهاية علة إذ هو بحيث لا يتحقق لتحقق المجموع ضرورة لأنه يكفي في كون الشيء علة
مستقلة تحقق المعلول عند تحققه فلو فرض كونه علة لكان علة أولى بالعلية منه لما ذكرنا قيل
الآحاد لو فرض أنها لا تكون لها وجود غير وجود الآحاد وجود واحد زائد على وجودات الأجزاء ولأن الكل الأول
فلا نم أنه لا يجوز أن يكون الحادث بأسرها علة قوله يلزم أن يكون الشيء متقدما على نفسه
قلنا لا نم وإنما يلزم ذلك أن لو كان الآحاد من حيث هي موجودة بوجود واحد علة للآحاد
من حيث هي كذلك وهو مم فإنه يجوز أن يكون الآحاد من حيث إن كل واحد من أجزائها موجود
بوجود خاص تكون علة للآحاد من حيث هي موجودة بوجود زائد على وجودات الأجزاء فيكون
مجموع الآحاد من حيث هي موجودات علة لوجود المجموع من حيث هو مجموع وإن كان الثاني فلا نم
أنه تكون محتاجة إلى العلة وإنما يلزم ذلك أن لو كان لها وجود مغاير لوجودات الأجزاء وليس كذلك
أجيب بأن الكلام في الآحاد من حيث هي آحاد غير كل واحد ووجودها غير وجود كل واحد فإن وجودها
هو وجودات الأجزاء ولا شك أن وجودات الأجزاء غير وجود كل جزء فإن وجود كل واحد جزء يقوم
لوجودات الأجزاء والجزء مغاير للكل فهي في وجوداتها مفتقرة إلى كل واحد من الأجزاء والمفتقر إلى
الغير ممكن فيكون لها علة ولا يجوز أن تكون علة وجوداتها نفس الآحاد الموجودة وإلا لزم
تقدم الشيء على نفسه بالضرورة وهو مح وللتطبيق بين جملة قد فصل منها آحاد
متناهية اعلم أن الوجه الأول لخاص يبطلان التسلسل من جانب العلة وهذا الوجهان
شاملان لبطلان التسلسل في الأمور المترتبة الموجودة معا سواء كان من طرف العلة أو من طرف
المعلول ونقريره أنه لو تسلسلت العلل والمعلولات إلى غير النهاية لحصلت هناك جملتان إحداهما من
معلول معين أو علة معينة والأخرى من المعلول الذي بعده أو العلة التي قبله بعد ومنا فنطبق
بين

١٣٨

بين الجملة التي قد فصل منها آحاد متناهية وبين الجملة الأخرى التي لم يفصل منها هذه الآحاد بأن
نطبق الجزء الأول من إحداهما على الجزء الأول من الأخرى وكذا نطبق الجزء الثاني على الجزء الثاني
وهلم جرا فإن انطبق جميع أجزاء إحداهما على جميع أجزاء الأخرى يلزم أن يكون الزائد مثل الناقص
وإن لم ينطبق بل انقطع أجزاء الجملة التي فصل منها الآحاد المتناهية أولا من الطرف الآخر فيكون
متناهية في الطرف الذي فرضناها غير متناهية فيه والجملة الأخرى زادت عليها بآحاد متناهية
والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما هف فإن قيل
لا نم وجوب انقطاع الجملة المفصلة منها الآحاد المتناهية على تقدير عدم الانطباق لجواز أن يكون
عدم الانطباق لعجز نا عن توهم الانطباق فإنا نتوهم انطباق غير المتناهي على غير المتناهي
وأيضا إنما لزم من المجموع لجواز أن يكون المجموع محالا ويكون كل واحد من أجزائها بالانفراد غير
محال وأيضا هذا منقوض بالحوادث التي لا أول لها والنفوس الناطقة فإنهما غير متناهيتين
عند القائلين بالتطبيق والحجة جارية فيهما والجواب عن الأول أن عجزنا عن توهم الانطباق
لا يدل على عدم امتناع الانطباق فإنه يجوز أن يعجز الوهم عن الانطباق ويمكن الانطباق
بحسب فرض العقل فيفرض حينئذ الانطباق ولا يلتفت إلى عجز الوهم عن الانطباق أو قدرته عليه فنقول
إن أمكن الانطباق المفروض لزم تساوي الزائد والناقص وهو مح وإن امتنع كانت علة عدم الانطباق
تفاوت الجملتين فقط بأن امتناع الجملتين من جنس واحد تحت الكم وهو لا بد وأن يكون إلا بسبب
التفاوت وهذا مؤد وعن الثاني أن المجموع إذا كان محالا لا بد وأن يكون أحد أجزائه محالا
إما على تقدير تحقق جزء من الأجزاء الباقية أو في نفسه وههنا كل جزء من أجزاء الجملة غير محال
على تقدير الأجزاء الباقية فيكون أحد الأجزاء محالا في نفسه وكل جزء من المجموع ممكن في نفسه غير كون
الجملة غير متناهية فتكون الجملة الغير المتناهية محالا وهو المط وأما النقض بالأشياء المترتبة الغير
الموجودة كالحوادث التي لا أول لها فغير وارد إذ الجملة من حيث هي جملة غير موجودة بل الموجود أبدا جزء
من أجزائها فلا يتصور التطبيق في أجزائها أصلا وكذا النقض بالنفوس الغير المتناهية الموجودة
بالأشياء الغير المتناهية

Copyright © King Saud University